التعاون الإقتصادي
بين
المملكة الأردنية الهاشمية
ومملكة الدنمارك

إعداد

طايل محمد الحجي

مدير المشروع

الدكتور أحمد قاسم الأحمد

الناشر

مركز الدراسات الدولية

الجمعية العلمية الملكية

عمان ـ الأردن

١٩٩٤

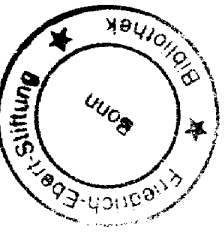

تم إعداد ونشر هذه الدراسة بدعم من مؤسسة فريدريك إيبرت الألمانية (FES)

A 95 - 00273

حقوق النشر محفوظة

نشـــرت في أيار (مايو) عام ١٩٩٤م

مركز الدراسات الدولية

الجمعيـــة العلمية الملكية

ص . ب ٩٢٥٨١٩

عمـــان ـ الأردن

هاتف ٨٤٤٧٠١ (٩٦٢٦)

تلكس ٢١٢٧٦

فاكس ٨٤٤٨٠٦ (٩٦٢٦)

طبعت في مطابع الجمعية العلمية الملكية

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية في الأردن : ١٩٩٤/٨/٧٩٥

رقم النشرة في مركز الدراسات الدولية : ٧ ـ ١٩٩٤ (١٨)

المحتويات

فهرس المحتويات ٣

تقديم ٥

كلمة شكر ٧

خلاصة ٩

المقدمة ١٥

الفصل الأول

تمهيد ١٧

١ - ١ التعريف بالدنمارك «خلفية عامة» ١٧

١ - ٢ التعريف بالأردن «خلفية عامة» ٢٠

١ - ٣ التطور التاريخي للعلاقات الارنية الدنماركية ٢٣

الفصل الثاني

قنوات (أجهزة) اتصال الدنمارك بالعالم الخارجي ٣١

٢ - ١ جمعية السياسة الخارجية الدنماركية ٣٢

٢ - ٢ الصندوق الدنماركي للتصنيع في الدول النامية ٣٤

الفصل الثالث

واقع العلاقات الاردنية الدنماركية ٤١

٣ - ١ العلاقات السياسية ٤١

٣ - ٢ العلاقات الاقتصادية ٤٣

٣ - ٣ العلاقات العلمية والتقنية ٥١

الفصل الرابع

سبل تطوير العلاقات الاردنية الدنماركية

٤ - ١ سبل تطوير العلاقات السياسية ٥٣

٤ - ٢ سبل تطوير العلاقات الاقتصادية ٥٣

الفصل الخامس

الخلاصة

٥ - ١ النتائج ٥٥

٥ - ٢ التوصيات ٦١

- الملاحق ٦١

- ABSTRACT ٦٣

- المراجع ٦٥

تقديم

يهدف مركز الدراسات الدولية في الجمعية العلمية الملكية الذي تم انشاؤه في نيسان ١٩٩٢ الى إجراء الدراسات حول التجمعات الإقتصادية الدولية والإقليمية والتي لها علاقة مع الأردن لتعريف المهتمين ومتخذي القرارات بالأوضاع الإقتصادية السائدة في تلك التجمعات ودولها ومدى علاقتها وتأثيراتها على الأردن ، إضافة الى إعداده للبحوث المتعلقة بأهم القضايا التي تؤثر على الإقتصاد الأردني . وصدر حتى الآن دراسات تناولت بعض الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والتاريخية المتعلقة بالشعوب الإسلامية في الإتحاد السوفيتي (سابقا) ، البطالة في الأردن : أبعاد وتوقعات ، مياه الري والزراعة في وادي الأردن : إمكانية زراعة محاصيل بديلة والتعاون الاقتصادي بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية المانيا والجمهورية الايطالية والجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة ، كل على حدة .

وتأتي الدراسة الحالية بعنوان «العلاقات الإقتصادية بين المملكة الأردنية الهاشمية ومملكة الدنمارك» كواحدة من الدراسات التي ستصدر تباعا متناولة العلاقات الإقتصادية بين بلدان المجموعة الأوروبية والأردن ، والجزء الثاني سيتناول العلاقات الأردنية مع المجموعة الأوروبية ككل .

ويؤكد إصدار هذه الدراسة على روح التعاون المتبادل بين مؤسسة فريدريك ايبرت (FES) والجمعية العلمية الملكية / مركز الدراسات الدولية، هذا التعاون الذي تم البدء به منذ عام ١٩٨٤م مع دائرة البحوث الإقتصادية في حينه ، واستمر بنمو مضطرد حتى الآن .

ويضع مركز الدراسات الدولية خبراته ونتاجه العلمي في خدمة الباحثين والمخططين ومتخذي القرار والمهتمين بالشؤون الإقتصادية والتعاون الدولي داخل الأردن وخارجه ، آملين أن يكون هذا مساهمة متواضعة في هذا المجال .

ويسر المركز أن يرحب بأي نقد بناء يتعلق بنتاجه للإستفادة من ذلك في نشاطاته اللاحقة .

رئيس الجمعية العلمية الملكية

د . هاني الملقي

كلمة شكر

بمناسبة الانتهاء من اعداد هذا البحث لا يسعني الا ان اتقدم بوافرشكري الى كل من ساعدني بتوفير البيانات والمعلومات الخاصة به ، واخص بالذكر سعادة السيد سمير خليفة سفير المملكة الاردنية الهاشمية غير المقيم لدى مملكة الدنمارك واركان سفارته ، وسعادة السيد توفيق قعوار قنصل مملكة الدنمارك الفخري لدى المملكة الاردنية الهاشمية واركان قنصليته ، وكل من السادة عاصم الهنداوي من وزارة الصناعة والتجارة الاردنية وحسن جوارنة من وزارة الخارجية الاردنية وحسن ابو راشد من البنك المركزي الاردني واحمد السعدي وياسين شاهزادة من غرفة صناعة عمان . كما أتقدم بوافر شكري وعظيم امتناني الى الأخ الدكتور أحمد قاسم الأحمد على متابعته ومراجعته وملاحظاته القيمة حتى تم اخراج البحث بصورته الحالية . والشكر الى السيد احمد قاسم عبيد من مركز الدراسات الدولية ، على جهده القيم لطباعته البحث .

طايل الحجي

خلاصة

يعود تاريخ العلاقات الاردنية - الدنماركية الى مطلع الستينيات من هذا القرن (١٩٦١/٧/١٤) حيث اقيمت علاقات دبلوماسية بين البلدين . وخلال الفترة اللاحقة لذلك التاريخ ، شهدت العلاقات بين البلدين تطورات مختلفة يمكن ايجازها وفقا لمجالها بما يلي :

العلاقات الدبلوماسية :

شهدت العلاقات الدبلوماسية بين الاردن والدنمارك تطورا متضادا خلال العقود الثلاثة المنصرمة ، حيث وصلت لمستوى سفارة مقيمة لكل من البلدين في البلد الآخر ومن ثم تراجعت لتغدو على مستوى سفارة غير مقيمة . ويعود تراجع مستوى العلاقات بين البلدين لاعتبارات ترتبط بضعف العلاقات غير الدبلوماسية بينهما من جانب ، وبارتفاع تكلفة اقامة السفارة خصوصا على الطرف الاردني ، من جانب آخر .

وتجدر الاشارة الى وجود قنصل فخري لكل من البلدين في البلد الآخر . وفي الجانب السياسي يمكن القول ان موقف الدنمارك من القضايا العربية والاردنية خاصة يتماشى مع موقف المجموعة الاوروبية لاعتبارات ترتبط بعضويتها في هذه المجموعة .

العلاقات الاقتصادية :

يمكن القول ان العلاقات الاقتصادية بين الاردن والدنمارك لم تتطور كثيرا خلال العقود الثلاثة الماضية ، كماً ونمطاً . فقد بقي حجم النشاط الاقتصادي بين البلدين محدودا ويسير باتجاه واحد تقريبا . ففي الجانب المالي ، حصل الاردن خلال الفترة السابقة لعام ١٩٨٠ على ثلاثة قروض ميسرة بلغت قيمتها مجتمعة حوالي ٩ر١٣ مليون دولار (بأسعار صرف ١٩٩٢) . ومنذ عام ١٩٨٠ لم يحصل الاردن على اية قروض او مساعدات انمائية من الدنمارك ، لاعتبارات ترتبط بمستوى دخل الفرد فيه والذي لا يمكنه من الحصول على مساعدات وفقا للمعيار المعتمد في الدنمارك .

وفي جانب الاستثمار والمشروعات المشتركة ، يمكن القول ان التعاون بين الاردن والدنمارك في هذا المجال قد اخذ خلال الاعوام اللاحقة لعام ١٩٨٥ مسارا معاكسا لمساره خلال الاعوام السابقة لعام ١٩٨٥ . ففي عام ١٩٨٥ كان هناك حوالي عشرة مشروعات مشتركة بين البلدين ، تمثل في مجملها استقطابا لرساميل دنماركية حيث انها جميعا مقامة في الاردن .

وبعد عام ١٩٨٥ أخذ الشركاء الدنماركيون ببيع حصصهم لمستثمرين اردنيين لدرجة عدم بقاء أي رأسمال دنماركي يعمل في الاردن الآن . او بعبارة أخرى قام الشركاء الدنماركيون بتصفية اعمالهم في الاردن وتحويل استثماراتهم لخارج البلاد .

ولم تكن التجارة والسياحة بين الاردن والدنمارك افضل حالا من الانشطة الاقتصادية الاخرى . فعلى الرغم من نمو حجم التجارة بين البلدين بمعدل ٧ر٩٪ سنويا خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٣ ، فان التبادل التجاري بين البلدين يعتبر محدودا للغاية ويأتي بمجمله في اتجاه واحد . ففي عام ١٩٩٣ بلغ حجم التجارة بين الاردن والدنمارك حوالي ٣ر١٤ مليون دينار منها ٦ر٩٩٪ تمثل صادرات الدنمارك للاردن و ٤ر٠٪ تمثل صادرات الاردن للدنمارك .

وفي الوقت الذي لا يصدر به الاردن للدنمارك سوى كمية محدودة من الخضار والفواكه ، فان الصادرات الدنماركية تشتمل المواد الغذائية ، ادوات ومستلزمات الطباعة وآلات ومعدات واجهزة تستخدم في مختلف نواحي الحياة . وقد يدعي البعض ان هذه الحالة - العجز التجاري الاردني مع الدنمارك - يمكن تصويبها بتصدير الخدمات الاردنية خصوصا السياحية منها للدنمارك ، الا ان هذه الرؤيا تعتبر خاطئة لأن الاردن لم يتمكن من استقطاب اكثر من ١١٠٤ سائح دنماركي عام ١٩٩٣ ، قدر ايراد الاردن منهم بحوالي ٤٩٦ الف دينار .

العلاقات العلمية والتقنية

تعتبر العلاقات العلمية بين الاردن والدنمارك ضعيفة جدا ان لم تكن معدومة ، ويغيب الطلبة من كل من البلدين عن المعاهد والمؤسسات التعليمية في البلد الآخر بصورة قد تكون مطلقة .

وتقنيا اقتصر التعاون بين الاردن والدنمارك على تزويد الأخيرة للمشروعات المشتركة بين مستثمرين دنماركيين واردنيين والتي اقيمت في الاردن ، بتكنولوجيا الانتاج وقطع الغيار والصيانة والتدريب .

في ضوء ما تقدم يمكن القول ان ايرادات الاردن من عملياته خصوصا الاقتصادية منها ، مع الدنمارك خلال عام ١٩٩٣ لم تغطي أكثر من ٥٪ من مجمل مدفوعاته للدنمارك وان مجمل القروض التي حصل عليها الاردن من الدنمارك لا تغطي العجز التجاري الاردني معها خلال عام ١٩٩٣ فقط . الامر الذي يؤكد ان التعاون والعلاقات الاقتصادية بين البلدين تسير بمجملها لصالح الدنمارك ، وعليه لابد من العمل المشترك لتجاوز الآثار السلبية التي تنجم عن ذلك على الاقتصاد الاردني .

ولتحسين الوضع القائم في العلاقات الاردنية الدنماركية السياسية منها والاقتصادية والعلمية والثقافية ، يقترح ما يلي :

أ) العلاقات السياسية :

- خلق مصالح اقتصادية مشتركة بين البلدين مثل اقامة المشاريع المشتركة ، زيادة التبادل التجاري وتوسيع قاعدة التعاون العلمي والثقافي والفني بينهما .

- حشد وتهيئة كل من الاردن والدنمارك للرأي العام في البلد الآخر وتعريفه بثقافته وامكاناته ومكانته اقليميا ودوليا ، وبأهمية تنمية العلاقات السياسية معه .

ب) العلاقات الاقتصادية :

- اعتماد مبدأ المقايضة في التجارة بين الاردن والدنمارك على ان يؤخذ بعين الاعتبار ان القطاعات المتاجرة في كلا البلدين هي قطاعات خاصة تهدف لتحقيق الارباح . الأمر الذي يقتضي تركيز الاردن على السلع والخدمات التي ينتجها ويمكن تسويقها في الدنمارك بشكل تنافسي مثل المنتوجات الزراعية خاصة الفورية منها ، الادوية والخدمات السياحية .

- تقديم التسهيلات والاعفاءات الملائمة لتشجيع اقامة المشروعات المشتركة خصوصا في الاردن الذي يعتبر جسرا وبوابة عبور ملائمة الى اسواق الخليج الغنية .

- تشجيع الحركة السياحية بين البلدين وضرورة ايجاد خط جوي مباشر بين البلدين وتقديم كل منهما الى امتيازات سعرية واعفاءات ضريبية للسواح القادمين من البلد الآخر ، حيثما امكن ذلك .

- تقديم الحوافز والاعفاءات الضريبية الملائمة للمشروعات المشتركة وتعريف كل من الاردن والدنمارك للمستثمرين من الطرف الآخر

بالقوانين والانظمة والجهات المرجعية الكفيلة بمساعدتهم وارشادهم الى سبل الاستثمار الاكثر ربحية .

ج) العلاقات العلمية والثقافية :

- تشجيع الوفود والتجمعات الشبابية في كل من البلدين على زيارة البلد الآخر والاطلاع على معالمه الحضارية والثقافية وانجازاته العلمية .
- ابرام اتفاقية علمية بين البلدين ، يتم بموجبها تبادل الطلبة للدراسة وكسب المعرفة او بعبارة اخرى تضمن دراسة عدد محدد من الطلاب من كل من البلدين في جامعات ومعاهد البلد الآخر .

المقدمة

يعتبر التعاون الاقتصادي العادل بين الدول واحدا من اهم مصادر الرفاه الاقتصادي العام للمجتمعات . فبالاضافة للوفورات التي تحققها الدول المتعاونة في مواردها الانتاجية فان التعاون الاقتصادي بين الدول يزيد من درجة تنوع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصادات المتعاونة .

ولاعتبارات ترتبط بوفرة عناصر الانتاج ودرجة التقدم التقني للاقتصادات المتعاونة والتي لا تكون متماثلة في اغلب الاحيان ، فان المنافع التي تجنيها الدول من تعاونها الاقتصادي لابد وان تختلف لتعكس مدى حاجة كل من الاطراف المتعاونة للطرف الآخر .

في ضوء ما تقدم ولتحقيق الاهداف المتمثلة بالوقوف على واقع التعاون بين المملكة الاردنية الهاشمية ومملكة الدنمارك وتحديد السبل الكفيلة بتطويره ، فقد جاءالبحث في اربعة فصول اضافة الى الخاتمة التي تتضمن النتائج والتوصيات .

يتضمن **الفصل الاول** مدخلا عاما للتعريف بكل من الدنمارك والاردن من حيث المساحة ، السكان ، الاقتصاد والعضوية في المنظمات

والتجمعات الاقليمية والدولية . اما **الفصل الثاني** فيعرض اهم قنوات اتصال الدنمارك بالعالم الخارجي والتي تميزها عن غيرها من دول العالم او بعبارة اخرى غير المتوفرة في غيرها من دول العالم . وتناول **الفصل الثالث** عرضا لواقع التعاون الاردني الدنماركي في المجالات السياسية والاقتصادية والتقنية ، وعرض **الفصل الرابع** السبل الكفيلة بتطوير العلاقات بين الاردن والدنمارك وتنميتها .

الفصل الأول

١ - تمهيد

يتضمن هذا الفصل عرضا موجزا يشتمل على التعريف بالدنمارك والأردن من حيث الموقع الجغرافي ، المساحة ، السكان ، نظام الحكم ، عضويتها في المنظمات الدولية ، واقتصادها ، وعلى عرض للتطور التاريخي للعلاقات الاردنية الدنماركية في المجالات الدبلوماسية ، تبادل الزيارات الرسمية والاقتصادية (تجارية ، مالية، صناعية وتقنية) .

١ - ١ التعريف بالدنمارك «خلفية عامة» (١)

- **الموقع الجغرافي :** تتكون الدنمارك من شبه جزيرة جوتلاند وعدد من الجزر الأخرى الواقعة شمال غرب اوروبا ولها حدود برية بطول ٧ر٦٧ كم مع جمهورية المانيا الاتحادية فقط . اما شواطئها فتعتبر طويلة وتطل الدنمارك من خلالها على كل من بحر الشمال وبحر البلطيق .

---

(١) المراجع :

- قنصلية مملكة الدنمارك ، تقرير خاص ، عمان ، ١٩٩٤ .
- وزارة الخارجية ، تقرير خاص ، عمان ، ١٩٩٢ .
- IMF, International financial statistics, April1994,
- IMF, Balance of paments statistics, Year Book, Part1,1993-

- **المساحة :** تبلغ مساحة الدنمارك ١٦ر٦ الف ميل مربع (٥١ر٤ الف كم٢)، اغلبها صالح للزراعة .

- **السكان :** بلغ عدد سكان الدنمارك حوالي ٥ر١٧ مليون نسمة وفقا لاحصاءات عام ١٩٩٢.

- **اللغة :** اللغة الاسكندنافية وهي مزيج من اللغة الألمانية والتيتونية.

- **التقسيم الإداري :** تنقسم الدنمارك الى اربعة عشر مقاطعة بالإضافة الى العاصمة كوبنهاجن .

- **نظام الحكم :** نظام الحكم الدنماركي هو نظام ملكي دستوري ورأس الدولة هي الملكة مارجريت الثانية .

- **الاقتصاد :** تعتبر الدنمارك من الدول الغنية اذا ما أخذ بعين الاعتبار عدد سكانها ومواردها الطبيعية . فقد وصل فيها معدل دخل الفرد الى حوالي ٤ر١٤٣ الف كرونا (٩ر٢٢ الف دولار امريكي) . ووصل الناتج المحلي الدنماركي الى ٨٥٤ بليون كرونا عام ١٩٩٢ ، او ما يعادل ٥ر١٣٦ بليون دولار امريكي . أما الناتج القومي الدنماركي عام ١٩٩٢ فقد بلغ ٥ر٨٢٠ بليون كرونا (٢ر١٣١ بليون دولار) . وهذا يعكس عجزا في مدفوعات البلاد للخارج مقارنة مع عائداتها من عملياتها الخارجية . فقد بلغ العجز الدنماركي في عوائد عناصر الانتاج في الخارج الى ٥ر٣٣ بليون كرونا او ما يعادل ٣ر٥ بليون دولار امريكي . ويعتبر قطاعا الصناعة والتمويل والتجارة من

اضخم القطاعات الاقتصادية الدنماركية ويساهمان باكثر من نصف الناتج المحلي الدنماركي . أما من حيث حجم الانتاج فيعتبر قطاعا الزراعة والصناعة هما الاضخم حيث بلغت قيمة انتاج كل منهما ٠ر١١٤ و ٤ر١١٠ بليون كرونا (٢ر١٨ و ٦ر١٧ بليون دولار) عام ١٩٩٣ على الترتيب . وتشتهر الدنمارك بصناعة الاغذية والمشروبات ، المنسوجات والألبسة ، الاخشاب والاثاث ، الورق والمطبوعات ، الصناعات الزجاجية وصناعة الصلب .

- **العضوية في المنظمات الدولية :** الدنمارك هي احدى الدول الاسكندنافية وهي عضو مؤسس في حلف شمال الاطلسي ، وهي احدى دول مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي ، وكذلك احدى دول مجموعة دول البلطيق . وهي دولة من دول الاتحاد الاوروبي ، واحدى دول الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة . والدنمارك عضو في الامم المتحدة وتساهم في مخصصاتها للمساعدات الفنية والانسانية للدول النامية من جهة ، وفي قواتها من جهة اخرى . ويعتبر برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP الاكثر استحواذا على المساعدات الفنية الدنماركية ، حيث انه يستحوذ على أكثر من ٥٠٪ منها .

١ - ٢ التعريف بالأردن «خلفية عامة»(١)

- **الموقع الجغرافي :** يقع الاردن شمال غرب شبه الجزيرة العربية في موقع متوسط بين دول الشرق الاوسط بشكل عام . ويحد الاردن من الشمال والشمال الشرقي سوريا ، ومن الشرق العراق ، ومن الجنوب والجنوب الشرقي العربية السعودية ومن الغرب فلسطين .

وتمر الطرق البرية التي تصل بين دول المنطقة ومن ثم التفرع غربا الى اوروبا وشرقا الى آسيا ، عبر الاراضي الاردنية . وللأردن ميناء بحريا يعتبر واحدا من أكبر موانيء المنطقة هو ميناء العقبة المطل على البحر الأحمر .

ويمتاز الاردن بالتنوع المناخي حيث يسود مناخ حوض البحر الابيض المتوسط المعتدل في مناطقه المرتفعة ، والمناخ الفوري الدافيء شتاء في منطقة وادي الاردن الاكثر انخفاضا عن سطح الارض في العالم (حوالي ٤٠٠ م تحت سطح البحر) إضافة للمناخ الصحراوي في شرقه وجنوبه الشرقي .

- **المساحة :** تبلغ مساحة الاردن ٣ر٨٩ الف كم٢ (٧ر٣٤ الف ميل مربع)، يصلح للزراعة حوالي ١٠ ٪ منها ، أما مساحة الاراضي المستغلة

(١) المراجع :
- مؤسسة المدن الصناعية الاردنية ، الاردن اليوم ، عمان ، ١٩٩٣ .
- دائرة الإحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية ، عمان ١٩٩٢ .
- البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، الاعداد ، كانون اول ١٩٩٣ ، آب ١٩٩٣ ، شباط ١٩٩٤ .

زراعيا في الاردن فلا تتجاوز ٥ر٢ مليون دونم .

- **السكان :** بلغ عدد سكان الاردن حوالي ٠١ر٤ مليون نسمة وفقا لمصادر دائرة الاحصاءات العامة عام ١٩٩٢ .

- **اللغة :** اللغة العربية هي اللغة الوحيدة رسميا وشعبيا في الاردن الا ان اللغة الانجليزية تعتبر من اللغات الشائعة التي يتقنها نسبة لا بأس بها من السكان .

- **التقسيم الإداري :** تنقسم الاردن الى ثمانية محافظات هي : عمان ، الزرقاء ، اربد ، البلقاء ، المفرق ، الكرك ، معان ، والطفيلة .

- **نظام الحكم :** نظام الحكم الاردني هو نظام ملكي دستوري ، ورأس الدولة هو الملك الحسين بن طلال .

- **الإقتصاد :** يعتبر الاردن من الدول الفقيرة اذا ما قورنت بالدنمارك او بدول المنطقة النفطية ، حيث ان معدل دخل الفرد المتاح في الاردن لم يتجاوز ١٣٠٠ دولار امريكي او ما يعادل حوالي ٨٠٠٠ كرونا دنماركية . وبلغ الناتج المحلي الإجمالي الاردني بسعر الكلفة حوالي ٨ر٤٠٩١ الف دولار امريكي او ما يعادل ٢٥٥٩٨ الف كرونا دنماركية عام ١٩٩٢ ، ساهم كل من قطاع الصناعات التحويلية

وقطاع الزراعة بحوالي ٣ر١١٪ و ٤ر٥٪ منه على الترتيب . وعليه يمكن القول ان الاقتصاد الاردني هو اقتصاد خدمي لدرجة كبيرة . وعلى الرغم من محدودية صادرات الاردن السلعية والتي لم تغطي سوى ٨ر٤٨٪ من مجمل مستورداته عام ١٩٩٢ ، الا ان ميزان الحساب الجاري الاردني يعتبر احسن حالا لاعتبارات ترتبط بتحويلات العاملين الاردنيين في الخارج (١) ، ومن صادرات الاردن غير المرئية الاخرى خصوصا الخدمات السياحية والنقل . ولو نظرنا للاقتصاد الاردني من جانب وفرة عناصر الانتاج لامكننا القول ان الاردن غني ببعض الخامات خصوصا الفوسفات والصخر الزيتي (غير مستغل) اضافة الى القوى العاملة الاردنية والتي تعتبر من الاكثر كفاءة مقارنة بمثيلتها في دول المنطقة .

- **العضوية في المنظمات الدولية :** يمتاز نظام الحكم في الأردن بالوسطية والاعتدال . وعليه فانه يمكن القول ان الاردن يرتبط بعلاقات ودية مع معظم دول العالم . والاردن عضو في الامم المتحدة ويساهم بأنشطتها وفعالياتها بشكل ايجابي . واقليميا ينتمي الاردن الى

(١) تراجعت تحويلات العاملين في الخارج خلال الربع الاول من العقد الجاري لاعتبارات ترتبط بأزمة الخليج وموقف الاردن منها الذي ادى الى عودة العمالة الاردنية من دول الخليج .

جامعة الدول العربية وهو عضو في السوق العربية المشتركة (١) ومجلس التعاون العربي (٢) الذي يضم اضافة للاردن بعد انسحاب مصر منه ، كلا من العراق واليمن . اضف الى ذلك ان الاردن يطمح ببناء نظام شرق اوسطي جديد يكون عضوا فيه انطلاقا من مساهمته الفعالة في عملية السلام .

١ - ٢ التطور التاريخي للعلاقات الاردنية الدنماركية (٣)

- **العلاقات الدبلوماسية**

يعود تاريخ العلاقات الاردنية الدنماركية الى مطلع الستينيات من هذا القرن (١٩٦١/٧/١٤) حيث اقيمت علاقات دبلوماسية بين البلدين . وتطورت تلك العلاقات حتى وصل التمثيل الدبلوماسي للأردن في العاصمة الدنماركية الى مستوى سفير وذلك خلال النصف الاول من السبعينيات . ولاعتبارات ترتبط بارتفاع تكاليف السفارة من ناحية وبتدني مستوى العلاقات التجارية

(١) غير فعال ونشاطه محدود .
(٢) تعطلت مسيرته بعد ازمة الخليج وتباين مواقف دوله من الازمة .
(٣) المراجع :
- قنصلية مملكة الدنمارك ، تقرير خاص ، عمان ، ١٩٩٤ .
- سفارة المملكة الاردنية الهاشمية ، تقرير خاص ، بون ، ١٩٩٤ .

والاقتصادية والسياسية بين البلدين من ناحية اخرى ، فان تلك السفارة لم تعمر طويلا وتم اغلاقها بعد حوالي سنة واحدة .

وفي الوقت الحاضر فان العلاقات الدبلوماسية بين الاردن والدنمارك هي على مستوى سفارتين غير مقيمتين ، ويمثل كل من البلدين لدى البلد الآخر سفير غير مقيم . كما يوجد لكل من البلدين قنصل فخري في البلد الآخر «شغر منصب القنصل الفخري الاردني في الدنمارك لأسباب ترتبط في اقامته هناك» .

- **العلاقات في مجال تبادل الزيارات الرسمية :**

يعود تاريخ هذه العلاقات الى عام ١٩٧٥ ، حيث قام سمو الأمير الحسن بن طلال ولي عهد الاردن بزيارة للدنمارك استهدفت تنشيط العلاقات بين البلدين . وقد تمخضت هذه الزيارة عن توقيع اتفاقية تعاون اقتصادي ، صناعي ، علمي وتكنولوجي بين المملكتين الاردنية الهاشمية والدنماركية وذلك بتاريخ ٣٠ ايلول ١٩٧٥ . «انظر الملحق رقم ١» .

وفي عام ١٩٨٢ (٦ - ٨ تشرين ثاني) قام وزير خارجية الدنمارك بزيارة رسمية للأردن استهدفت تنفيذ بنود الاتفاقية الموقعة بين

البلدين . وقد تمخضت هذه الزيارة عن تشكيل لجنة اردنية - دنماركية مشتركة تعنى بشؤون تنفيذ بنود الاتفاقية الموقعة بين البلدين بتاريخ ١٩٧٥/٩/٣٠ وتقدم المشورة والمقترحات الكفيلة بتسريع وتيرة التعاون في المجالات التنموية . وتجدر الاشارة الى ان تشكيل هذه اللجنة قد جاء تنفيذا للمادة الرابعة من بنود اتفاقية التعاون الثنائية بين الاردن والدنمارك المشار اليها سابقا.

وفي عام ١٩٨٥ ترأس وكيل وزارة التخطيط الاردني وفدا يضم مختلف الفعاليات الاقتصادية الاردنية ، في زيارة للدنمارك تم خلالها بحث السبل التنفيذية الكفيلة بتوسيع قاعدة التعاون بين الاردن والدنمارك . ووقع البلدان خلال هذه الزيارة على محضر الاجتماع الثاني للجنة الاردنية الدنماركية المشتركة والذي تضمن بعض المقترحات والخطوات العملية لتنفيذ بنود الاتفاقية الثنائية الموقعة بين البلدين .

وفي نيسان من عام ١٩٨٧ قام وفد من اتحاد الصناعات الدنماركي بزيارة للاردن ، ردت عليها غرفة صناعة عمان بتنظيم زيارة للدنمارك خلال شهر تشرين أول من نفس العام . وكان الهدف من

تلك الزيارات تعرف كل من الجانبين الاردني والدنماركي ، على مجالات التعاون الصناعي والتجاري المتوفرة لدى الجانب الآخر .

وفي العقد الجاري وبالتحديد خلال عام ١٩٩٣ كان هناك ثلاث زيارات رسمية بدأها وزير الصحة الاردني يرافقه وفد رسمي بزيارة للدنمارك خلال الفترة ٢٥-٣٠ تشرين أول ، استهدفت تشجيع وتهيئة المناخ الملائم للخبراء الاردنيين والدنماركيين لتبادل المعلومات والخبرات خصوصا في مجال تبريد واستيراد وتوزيع المواد الغذائية . وبعد حوالي اسبوعين من هذه الزيارة قام وفد دنماركي برئاسة وزيرة التعاون التنموي بزيارة للأردن خلال الفترة ٩-١١ تشرين ثاني . وكان الهدف من هذه الزيارة مناقشة موضوع اللاجئين مع الوزراء الاردنيين المعنيين ، ومع وكالة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA) . وكانت الزيارة الثالثة خلال عام ١٩٩٣ لوزير الخارجية الدنماركي والتي زار خلالها الاردن كرئيس لمجلس وزراء المجموعة الاوروبية ، يرافقه الرئيسان السابق واللاحق لمجلس وزراء المجموعة الاوروبية «الترويكا» .

أما الزيارة الأخيرة في سلسلة الزيارات الرسمية بين الوفود

الاردنية والدنماركية ، فقد كانت لرئيس جمعية السياسة الخارجية الدنماركية«انظر الملحق رقم٢» وذلك خلال الفترة ٢٨-٣٠ آذار من عام ١٩٩٤ الجاري . وقد جاءت هذه الزيارة بهدف التعرف عن كثب على قضية سياسية ساخنة الا وهي مسيرة السلام والصراع العربي الاسرائيلي .

العلاقات الإقتصادية

يمكن القول ان تاريخ العلاقات الاقتصادية الاردنية الدنماركية الرسمية يعود الى النصف الثاني من عقد الستينيات من هذا القرن ، حيث بدأ الاردن بالحصول على قروض انمائية بشروط ميسرة (بدون فائدة وبأقساط مريحة) من الدنمارك .

وبعد زيارة سمو الامير الحسن ولي عهد الاردن الى الدنمارك خلال عام ١٩٧٥ وتوقيع اتفاقية التعاون بين البلدين «الاردن والدنمارك» اخذت العلاقات الاقتصادية الاردنية الدنماركية بالتوسع ، وان كان ذلك بشكل بطيء .

العلاقات المالية

حصل الاردن على قروض ميسرة (بدون فائدة وبفترة سماح وصلت الى ٧ سنوات) وصل مجموعها الى ٨٧ مليون كرونا (٩ر١٣

مليون دولار بأسعار صرف ١٩٩٢) خلال الفترة ٦٦-١٩٧٨. وتوقفت عملية الاقراض التنموي الدنماركي للاردن منذ عام ١٩٨٠ لاعتبارات ترتبط بأسس وشروط تقديم الدنمارك للمساعدات التنموية والتي لم تعد تنطبق على الاردن منذ ذلك التاريخ .

العلاقات التجارية

كما هي الحال بالنسبة للعلاقات المالية ، وعلى الرغم من المحاولات الجادة والحثيثة لزيادة التبادل التجاري الاردني الدنماركي ، فان العلاقات التجارية الاردنية الدنماركية لم تتطور خلال اكثر من ثمانية عشر عاما مرت على توقيع اتفاقية التعاون الاردنية الدنماركية . فقد بقيت التجارة الخارجية بين البلدين محدودة حجما ونمطا . حيث أن حجم التجارة بين البلدين لم يتجاوز ١٢٠ مليون دينار خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٣ ، كانت تتدفق باتجاه واحد من الدنمارك الى الاردن في ظل غياب شبه مطلق للصادرات الاردنية للدنمارك ، هذا بالإضافة الى بقاء سبل تسديد اثمان البضائع على حالها دون تطويرها بشكل يساعد على زيادة حجم التجارة بين البلدين خصوصا من جانب الصادرات الاردنية .

الاستثمار والمشروعات المشتركة

يشير تطور العلاقات الاردنية الدنماركية في مجال الاستثمار والمشروعات المشتركة الى ان هذه العلاقات لم تكن افضل حالا من علاقات البلدين في المجالات الاقتصادية الاخرى . فعلى الرغم من ان تاريخ الاستثمار الاردني الدنماركي يعود الى أكثر من خمسة عشر عاما ، فان عدد المشروعات المشتركة لم يتجاوز العشرة مشروعات خلال النصف الاول من العقد الماضي . وبعد عام ١٩٨٥ اخذ عدد المشروعات الاردنية الدنماركية المشتركة بالتناقص نتيجة لشروع الشركاء الدنماركيون ببيع حصصهم من المشروعات المشتركة او بعبارة اخرى سحب استثماراتهم . ووفقا لمعلومات غرفة صناعة عمان والشركاء الاردنيين ، فانه لا يوجد الآن في الاردن أي رأسمال دنماركي حيث تم سحب ما دخل منه في الاعوام السابقة بالكامل .

على الرغم من تشجيع اتفاقية التعاون الثنائي الاردني الدنماركي للتعاون الفني بين البلدين ، الا ان هذا الشكل من اشكال التعاون قد كان غائبا الى حد ما ولم يتجاوز تدريب بعض العاملين الاردنيين في المشروعات المشتركة العاملة بتقنية دنماركية ، على تشغيل هذه التقنية . وفي مجال تبادل الخبرات فان الدنماركيين لم يقدموا سوى بعض الاستشارات المحدودة للمصانع التي تعمل بتكنولوجيا دنماركية والتي غالبا ما تكون مشروعات مشتركة .

٢ - قنوات (أجهزة) اتصال الدنمارك بالعالم الخارجي

كغيرها من الدول يوجد في الدنمارك هيئات حكومية رسمية وشبه رسمية واهلية تعنى بشؤون الاتصال بالعالم الخارجي وقادرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالعلاقات الخارجية و/او التأثير في عملية صنع القرار . فعلى الصعيد الرسمي يوجد هناك وزارتا الخارجية والتعاون التنموي ، وعلى الصعيد شبه الرسمي يوجد في الدنمارك جمعية السياسة الخارجية الدنماركية والصندوق الدنماركي للتصنيع في الدول النامية واتحاد الصناعات الدنماركي . أما على المستوى الاهلي وانطلاقا من كون الدنمارك بلد ديموقراطي يحكمه اقتصاد السوق ، فانه يوجد قطاع خاص تمتلكه الشركات ورجال الاعمال وهو قادر على اتخاذ قرارات المشاركة والاستثمار في الخارج. ولاعتبارات ترتبط بوجود هيئات ومؤسسات اردنية مشابهة لمختلف الهيئات المعنية الدنماركية عدا جمعية السياسة الخارجية الدنماركية والصندوق الدنماركي للتصنيع في الدول النامية ، فاننا سنتناول في هذا الجزء من الدراسة عرضا تعريفيا لهما وذلك تأكيدا على اهميتهما ودورهما في تحديد اطر التعامل مع الدنمارك .

٢-١ جمعية السياسة الخارجية الدنماركية (١)

تأسست هذه الجمعية غير الربحية عام ١٩٤٦ ، وتعنى بصورة رئيسة في لفت نظر الرأي العام الدنماركي للإهتمام أكثر في الشؤون الخارجية . وعلى الرغم من عدم ارتباط هذه الجمعية مع الحكومة بأي شكل من الاشكال ، الا ان انتماء العديد من اعضائها الى أحزاب سياسية مختلفة ، والى فئات عمرية مختلفة حيث يوجد بينهم وزراء في الحكومة وموظفو دولة وضباط جيش من رتب مختلفة ومندوبو صحافة وأكاديميون وتلامذة ، يعكس مدى تغلغل هذه الجمعية وقدرتها في التأثير على صنع القرار في الدنمارك .

وللوقوف على القضايا الساخنة في العالم وتحفيز المجتمع الدنماركي على الاهتمام بها ، فان الجمعية تنظم رحلات دراسية لزيارة أماكن محددة في العالم تتمثل في البلدان موضوع التطورات السياسية الهامة .

ولنشر انطباعات الجمعية وموقفها من الاحداث ذات العلاقة فان الجمعية تقوم بما يلي :

(١) النشرة التعريفية الخاصة بالجمعية (الملحق رقم ٢) .

- تنظيم ٨-١٠ ندوات وحلقات بحث سنويا يشارك بها من ١٥-٢٥ متحدثا من الشخصيات المتخصصة والمعروفة .
- عقد ورشة عمل دولية او مؤتمر خاص يضم اكاديميين ومتخصصين آخرين يتراوح عددهم ما بين ٢٥-٥٠ مشاركا ولمدة تصل الى ثلاثة أيام .
- اصدار مجلة ربع سنوية متخصصة بمجال عمل الجمعية تعرف باسم « ادنرجز Udenrigs » .
- اصدار سلسلة تعرف باسم « Udenrigspolitiske Skrifter » تعنى بنشر مقالات سياسية صغيرة عن موضوعات محددة .

اضافة لما تقدم تحتوي الجمعية على مكتبة خاصة تعنى بالشؤون الدولية . وتضم هذه المكتبة حوالي ١٣٠ دورية محلية واجنبية مختلفة اضافة الى وثائق مختلفة . وتفتح هذه المكتبة ابوابها للجمهور ٢٠ ساعة يوميا .

وللتعرف بصورة أكبر على هذه الجمعية من حيث ماهيتها واهدافها ، العضوية فيها ، انشطتها وفعالياتها ، ادارتها ، ومواردها يمكن الرجوع للملحق رقم (٢) .

٢ - ٢ الصندوق الدنماركي للتصنيع في الدول النامية (١)

تم انشاء الصندوق الدنماركي للتصنيع في الدول النامية ("IFU" Industrial Fund for Developing Countries) بهدف تشجيع النشاط الاقتصادي والاستثمار في الدول النامية بالتعاون مع المؤسسات التجارية والصناعية الدنماركية . واشتراط المشاركة هنا يستهدف ايصال المعلومات الادارية والفنية الدنماركية بصورة فاعلة ومباشرة للدول النامية .

وعلى الرغم من عمل الصندوق على أسس ربحية وتجارية ، الا أن هناك بعض الشروط التي يشترطها الصندوق للتعاون والمساهمة في تمويل المشروعات في الدول النامية أهمها :

- اثبات جدوى المشروع وانه سيكون تمنويا بعد انجازه .

- ضرورة التعاون مع أية شركة دنماركية او بعبارة اخرى ضرورة وجود شريك دنماركي .

- ضرورة ان لا تزيد مساهمة الصندوق في أي مشروع مشترك مع الدول النامية عن ٢٥٪ من اجمالي قيمة الاستثمار . وعند الضرورة التي تقتضيها بعض الحالات الخاصة يمكن ان يقدم الصندوق الدعم المالي اللازم لاصلاح المشاريع او اعادة انشائها

(١) النشرة التعريفية الخاصة بالصندوق (الملحق رقم ٣) .

شريطة اثبات ان هذه المشروعات ستغدو تنموية بعد انجازها .

- قيام الشركات الدنماركية الشريكة بالمشروعات المعنية ، وبصورة الزامية بالمساهمة بالمعلومات الادارية والفنية علاوة على مساهمتها في جزء من رأس المال ، وفي هذا السياق يمكن ان يساعد الصندوق في تأمين بعض الأموال من خلال البنوك المحلية والاقليمية والدولية ، وذلك في حالات خاصة تقتضي مزيدا من الاموال . وفي حالة المشروعات الرئيسة يمكن ان يساهم الصندوق في نقل المعلومات الادارية والفنية الدنماركية للدول النامية حتى في حالة عدم وجود مساهمة للشركات والمؤسسات الدنماركية في المشروعات المعنية .

وعندما يصل المشروع المشترك الى حالة مطمئنة من الاستقرار المالي - اي بعد حوالي ٨-١٠ سنوات - ينسحب الصندوق من المشروع وتقيم اسعار اسهمه على أساس قيمتها السوقية .

أما العروض المالية التي يقدمها صندوق التصنيع في الدول النامية الدنماركي فتتمثل بما يلي :

أ) قروض دراسة الجدوى

يقدم الصندوق قروضا لمدة عامين لتمويل دراسة جدوى المشروع المقترح وابعاده التنموية . ويعتمد المبلغ (قيمة القرض) على

ميزانية الدراسة (سفر ، فنادق ، رواتب ...الخ) . أما سعر الفائدة فهو تشجيعي ويبلغ ٢٪ سنويا تحتسب اعتبارا من تاريخ الموافقة على القرض .

ب) المساهمة في رأس المال

يساهم الصندوق بنسبة لا تزيد عن النسبة التي يساهم بها الشريك الدنماركي من رأس مال المشروع . وعلى الرغم من اشتراط الصندوق الاتفاق على المواضيع الادارية في اتفاقية خاصة تسمى اتفاقية الإدارة ، فانه يرى ان الشركة الدنماركية المشاركة والمسؤولة عن الجوانب التكنولوجية سيكون لها تأثيرا قويا على ادارة المشروع ، ويتم دفع مساهمة الصندوق في المشروع المشترك نقدا . وكمساهم يحتفظ الصندوق في حقه بمقعد في مجلس الإدارة .

جـ) القروض والضمانات

إضافة الى مساهمته في رأس المال يقدم الصندوق قروضا للمشروعات المشتركة بنسبة لا تتعدى ٢٥٪ من قيمة المشروع الاستثماري . ويمكن اعتبار هذه القروض سهلة من حيث شروطها.

حيث تتمتع هذه القروض بفترة سماح تصل الى ٤ سنوات ويتم تسديدها خلال فترة تتراوح ما بين ٨-١٠ سنوات من تاريخ الحصول عليها . أما سعر الفائدة على قروض الصندوق فهو تشجيعي ولا يتجاوز ٢٪ تحتسب منذ تاريخ المصادقة على القرض.

أما تقديم القرض فيتم بعد دفع رأسمال المشروع بالكامل وتوفير الضمانات الكافية لتقديم القرض . وتجدر الاشارة الى انه من الممكن استصدار ضمانات لقروض من مصادر اخرى ، من الصندوق مقابل عمولة قدرها ١٫٨٪ سنويا .

د) الهبات والمنح

قد يقدم الصندوق لموظفي وشركات المشروع المشترك مساعدات مالية بهدف تدريب القوى العاملة وتحسين ادائها ، اضافة الى التدريب يمكن ان يقدم الصندوق مساهمة مالية لتحسين اجواء العمل .

وعند تقديم اقتراح لمشروع مشترك الى الشركات الدنماركية او الصندوق - سواء لمكتب كوبنهاجن او كوالالمبور - فان على المتقدم بهذا الطلب من الدول النامية ان يذكر ما يلي :

أولا : معلومات عن المتقدم بالطلب :

- العنوان .

- مجال العمل .

- نوع المشاركة المرغوب بها في المشروع .

ثانيا : معلومات حول الشركاء المحليون :

الاسم ، العنوان ، صندوق البريد ،رقم التلكس ، الهاتف ، الفاكس.

- الاشخاص الذين سيتم الاتصال بهم .

- المجال الحالي للعمل ، عدد الموظفين ، الفوائد ، الملكية .

ثالثا : معلومات عن المشروع :

- وصف الانتاج المقترح / النشاطات .

- الموقع .

- المواد الخام .

- الاسواق - التصدير / المبيعات المحلية .

- الهيكل المالي المقترح .

- تقييم الاولويات في خطط التنمية المحلية .

رابعا : المطلوب من الشركاء الدنماركيين فيما يتعلق بنقل المعلومات والاستثمارات :

يتم البحث في الطلبات والاستفسارات من قبل قسمين للمشاريع تابعين للصندوق وذلك حسب اللغات المستخدمة حيث ان أحد هذين القسمين (القسم رقم ٢) يغطي الدول الناطقة باللغة الانجليزية بينما يغطي القسم الآخر (القسم رقم ٣) الدول الناطقة بالفرنسية والايبيرية .

الفصل الثالث

٣ - واقع العلاقات الاردنية الدنماركية

يتضمن هذا الفصل عرضا لواقع العلاقات الاردنية الدنماركية في مختلف المجالات السياسية ، الاقتصادية ، والفنية .

٣-١ العلاقات السياسية (١)

لاعتبارات ترتبط بكون الدنمارك عضوا في عدة تجمعات ومنظمات اقليمية ودولية ، فان سياستها الخارجية ومواقفها من القضايا العالمية عامة وتلك ذات الاهتمام الاردني خاصة ، تكون منسجمة مع مواقف المنظمات التي تنتمي اليها . وعليه فقد جاءت مواقف الدنمارك من قضايا الشرق الاوسط والصراع العربي الاسرائيلي متوافقة مع مواقف المجموعة الاوروبية بشكل عام . وللمجموعة العربية تمثيل في الدنمارك بخمس سفارات مقيمة اضافة الى مكتب اعلامي لمنظمة التحرير الفلسطينية لا يتمتع بالصبغة الدبلوماسية . أما الاردن فهو ممثل بسفارة غير مقيمة في الدنمارك وكذلك الحال بالنسبة للتمثيل الدنماركي في الاردن .

يوجد لدى الدنمارك رغبة جدية لتحسين علاقاتها وتمتينها مع

---

(١) المراجع :

- سفارة المملكة الاردنية الهاشمية ، تقرير خاص ، بون ، ١٩٩٤
- قنصلية مملكة الدنمارك ، تقرير خاص ، عمان ، ١٩٩٤ . .

الاردن خصوصا مع الاحترام الكبير الذي يكنه المسؤولون الدنماركيون لسياسة الاردن المعتدلة من جهة واعترافهم بأهمية الاردن ودوره الهام في المنطقة كعامل توازن واستقرار .

وفي الآونة الأخيرة بدأت الدنمارك تتبنى سياسة أكثر وضوحا وانسجاما مع سياسة دول المجموعة الاوروبية حيال قضايا الشرق الاوسط وتحديدا مسيرة السلام ، حيث ايدت قراري مجلس الامن الدول رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ الداعية الى انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ مقابل الاعتراف العربي بوجود دولة اسرائيل واقامة سلام شامل معها .

وفي الوقت الذي تعترف به الدنمارك بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، فانها تعترف بحق اسرائيل في العيش بسلام ضمن حدود آمنة .

وبعد توقيع اعلان المبادئ الفلسطيني الاسرائيلي والمتعلق بما يعرف باتفاقية غزة اريحا اولا ، والذي يقضي بانشاء منطقة حكم ذاتي فلسطيني مرحلي كخطوة اولى في منطقتي غزة واريحا ، بعد ذلك الاعلان ، وللمساهمة في توطيد دعائم الحكم الذاتي ودعم الكينونة الفلسطينية الناشئة ، وتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين ، وعدت الحكومة الدنماركية بتقديم مساعدة بمبلغ ٤٠ مليون دولار امريكي وذلك من خلال البنك الدولي وليس مباشرة لمنظمة التحرير الفلسطينية .

٢-٢ العلاقات الاقتصادية (١)

أ) التجارة الخارجية

على الرغم من النمو الكبير في حجم التجارة الخارجية بين الاردن والدنمارك والذي بلغ ٧ر٩٪ سنويا خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٣) ، الا ان التبادل التجاري بين البلدين يعتبر محدودا للغاية ويأتي في مجمله تقريبا في اتجاه واحد . فلو نظرنا للجدول رقم (١) لوجدنا ان حجم التجارة بين الاردن والدنمارك قد ارتفع من ٥ر٤٣٤٢ الف دينار عام ١٩٨٠ الى ٦ر١٤٣١٤ الف دينار عام ١٩٩٣ . ولو حاولنا تجزئة فترة المقارنة الى فترتين ١٩٨٠-١٩٨٨ و ١٩٨٩-١٩٩٣ واختزلنا اثر تدهور سعر صرف الدينار الاردني مقابل العملات الاجنبية الاخرى في اواخر عام ١٩٨٨ ، لامكننا القول ان حجم التجارة الفعلي بين الاردن والدنمارك خلال عام ١٩٩٣ لم يتجاوز مثيله خلال عام ١٩٨٥ . وذلك على افتراض اسعار صرف الدينار الاردني خلال الفترة السابقة لعام ١٩٨٨.

---

(١) المراجع :

- دائرة الاحصاءات العامة ، احصاءات التجارة الخارجية (عدة اعداد) ، عمان .
- غرفة صناعة عمان ، معلومات خاصة .
- وزارة الصناعة والتجارة ، تقارير خاصة ، عمان .
- وزارة المالية ، تقارير خاصة ، عمان .
- اتصالات ومقابلات شخصية مع اغلب الجهات العامة والخاصة ذات العلاقة بالموضوع .

جدول رقم (١)
صادرات ومستوردات الاردن من الدنمارك
للفترة من ١٩٨٠-١٩٩٣
(الف دينار)

السنة	الصادرات	المستوردات
١٩٨٠	-	٤٣٤٢ر٥
١٩٨١	٠ر٦	٨١٢٤ر٩
١٩٨٢	-	٨٤٦٣ر٥
١٩٨٣	-	٧٩٩٣ر٣
١٩٨٤	١ر٦	٨٢٢٢ر٢
١٩٨٥	-	٧٣١٥ر٤
١٩٨٦	٨ر٥	٩٣٥٣ر٦
١٩٨٧	١٢ر٩	٩١١٠ر٩
١٩٨٨	٨ر٥	١٠١٣٧ر٥
١٩٨٩	٢٤ر١	٥٢٠٤ر٩
١٩٩٠	٤٥ر٨	٧٩٤٦ر٥
١٩٩١	٤٤ر٤	١٢٦٣٧ر٤
١٩٩٢	٦٣ر٢	١١٧٣٦ر٣
١٩٩٣	٦١ر١	١٤٢٥٣ر٥

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الإحصائية السنوية للتجارة الخارجية للاعوام المقابلة .

أما الملاحظة الثانية التي يشير اليها الجدول رقم ١ فتتمثل بأحادية اتجاه التبادل التجاري بين الاردن والدنمارك ، حيث ان مجمل حجم التجارة يمثل صادرات الدنمارك للأردن في الوقت الذي تغيب فيه السلع الاردنية تقريبا ، عن الاسواق الدنماركية . ففي عام ١٩٨٠ شكلت صادرات الدنمارك للأردن مجمل حجم التجارة بين البلدين او بعبارة اخرى كانت بمجملها عجزا تجاريا اردنيا مع الدنمارك .

وبعد اربعة عشر عاما او في عام ١٩٩٣ حيث بلغ حجم التبادل

التجاري الاردني الدنماركي ١٤٣١٤ر٦ الف دينار ، نجد ان نسبة الصادرات الاردنية لم تتجاوز ٠ر٤٣٪ من مجمل التبادل التجاري بين البلدين والنسبة الباقية منه (٩٩ر٥٧٪) تمثل مستوردات الاردن من الدنمارك . وبطبيعة الحال فان مثل هذا الوضع المتمثل بعجز تجاري يعادل مجمل المستوردات الاردنية من الدنمارك ، يعتبر امرا في غاية الاهمية ويستدعي التصويب .

لقد عمل الاردن جاهدا على زيادة حجم تبادله التجاري مع الدنمارك بصورة تضمن زيادة الصادرات الاردنية للدنمارك ولكنه لم يتمكن من ذلك . حيث ركز الاردن على زيادة صادراته من الفوسفات الى الدنمارك لتصويب وضع ميزانه التجاري معها . ولكن هذا التركيز يعتبر خاطئا كما افادت مصادر شركة مناجم الفوسفات الاردنية نظرا لعدم قدرة او استحالة منافسة الشركة للشركات التي تورد الفوسفات للدنمارك والمتمثلة بشركات مغربية وروسية ، لاعتبارات ترتبط بمحدودية استيعاب السوق الدنماركي للمنتوجات الفوسفاتية وارتفاع تكاليف الشحن من جانب وعدم انتاج الاردن للمنتوجات الفوسفاتية المطلوبة في السوق الدنماركي من جانب آخر . حيث ان مستوردات الدنمارك من الفوسفات لم تتجاوز ٦٠ الف طن عام ١٩٩٣ وتستهلك السماد الفوسفاتي المركب NTK الذي لا ينتجه الاردن .

وفي حين تنحصر الصادرات الاردنية للدنمارك في الخضروات

والفواكه فان واردات الاردن من الدنمارك تتنوع لتشتمل على اللحوم، مشتقات الالبان ، ادوات ومستلزمات الطباعة ، آلات ومعدات واجهزة متنوعة الاستخدام .

وعليه ، ولتصويب وضع الميزان التجاري الاردني مع الدنمارك لابد من تنويع السلع المصدرة للدنمارك و/او تصدير كميات أكبر . ولاعتبارات ترتبط بهيكلية الاقتصاد الاردني وعدم قدرة المنتوجات الأردنية على المنافسة في الاسواق الدولية عموما والصناعية منها بشكل خاص ، فلابد للأردن من التوجه نحو اعتماد مبدأ المقايضة في تجارته مع الدنمارك . اما السلع الاوفر حظا للتصدير للدنمارك فتتمثل في الخضروات والفواكه الغورية ، الادوية ، والمنتوجات اليدوية والسلع السياحية .

بالإضافة لما تقدم وبالنظر للتجارة الخارجية من خلال ميزان المدفوعات الاردني ، فانه يمكن القول بوجود امكانية لتصويب وضع ميزان المدفوعات الاردني مع الدنمارك من خلال تصدير سلع غير منظورة للدنمارك مثل استقطاب السواح الدنماركيين من جانب ، ومن خلال استقطاب استثمارات دنماركية من جانب آخر .

ب) المساعدات والقروض

قبل أن تتوقف الدنمارك عن تقديم القروض للأردن منذ عام ١٩٨٠، تلقى الاردن خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٧٨ قروضا انمائية بدون فائدة وبفترة سماح تراوحت بين ٧ و ١٠ سنوات من الدنمارك ، قيمتها ٨٧

مليون كرونا دنماركي او ما يعادل ٩ر١٣ مليون دولار امريكي باسعار الصرف الحالية . وقد جاءت هذه القروض بمجملها مساهمة من حكومة الدنمارك في تمويل مشروع مسالخ وثلاجات في عمان واربد ومعدات لسلطة الكهرباء الاردنية ومؤسسة مياه الشرب . وقد استخدمت تلك القروض بالكامل في تسديد اثمان سلع وخدمات دنماركية . ومنذ عام ١٩٨٠ توقفت الدنمارك بشكل تام عن تقديم اية قروض للأردن لاعتبارات ترتبط بمستوى دخل الفرد الاردني آنذاك والذي فاق الحدود التي تمكن الحكومة الدنماركية من تقديم قروضا للأردن .

وتفيد مصادر وزارة المالية الاردنية الى ان الحكومة الاردنية قد سددت ٣٥٤٥٩٥٧٧ كرونا لغاية عام ١٩٨٨ . وبعد الازمة الاقتصادية في الاردن وتدهور سعر صرف الدينار الاردني في اواخر عام ١٩٨٨ توقف الاردن عن الوفاء بالتزاماته للدول الدائنة . الامر الذي ترتب عليه استحقاق ٢٠٩٠٠٠٠٠ كرونا لغاية عام ١٩٩٢ . وقد تم اعادة جدولة هذا المبلغ ، وبهذا فان اجمالي مديونية الاردن للدنمارك تكون : ٥١٥٤٠٤٢٣ كرونا (٢٤ر٨ مليون دولار) منها ٣٠٦٤٠٤٢٣ كرونا (٩٠ر٤ مليون دولار) اقساط غير مستحقة والباقي ٩ر٢٠ مليون كرونا (٣٤ر٣ مليون دولار) تمثل القروض التي تمت اعادة جدولتها (انظر الجدول رقم ٢) .

جدول رقم (٢)

خلاصة مديونية الأردن للدنمارك ١٩٦٦-١٩٧٨م *

	كرونا دنماركي	مليون دولار امريكي
إجمالي القروض	٨٧٠٠٠٠٠٠	١٣ر٩١
الاقساط المسددة لغاية عام ١٩٨٨	٣٥٤٥٩٥٧٧	٥ر٦٧
الاقساط غير المسددة	٣.٦٤.٤٢٣	٤ر٩٠
الاقساط التي اعيدت جدولتها	٢.٩٠٠٠٠٠	٣ر٣٤
نسبة الفائدة (٪)	صفر	
فترة السماح (سنة)	١٠-٧	
الاستخدام : تمويل سلع وخدمات دنماركية		

* توقفت الدنمارك عن اقراض الاردن منذ عام ١٩٨٠ .

المصدر : وزارة المالية ، عمان - الاردن .

ج) المشروعات المشتركة

يصل عدد المشروعات التي يوجد بها مساهمة دنماركية سواء كانت هذه المساهمة على شكل استثمار ، ترخيص أو امتياز الى ستة مشروعات وفقا لمعلومات غرفة صناعة عمان بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٣ . ومن بين هذه المشروعات هناك ثلاثة منها لا يتجاوز رأسمالها ٤ ملايين دينار ، يشارك بها شركات دنماركية . اما المشروعات الباقية فتمثل المشروعات الحاصلة على ترخيص للانتاج من شركات دنماركية (مشروع واحد) وتلك الحاصلة على امتياز من شركات دنماركية (مشروعان) . اضف الى ذلك ان معظم المشروعات سالفة الذكر تتعاون

فنيا مع شركات دنماركية من خلال تجهيز الأخيرة لمصانع الاولى وتدريب العاملين فيها . وللوقوف والتأكد من بقاء الاوضاع على ماهي عليه ، تم الاتصال بادارة المشروعات المعنية حيث تبين خروج الشريك الدنماركي من المشروعات التي يوجد بها استثمارات دنماركية وانخفاض مستوى التعاون الفني في المشروعات الاخرى لدرجة التلاشي في بعض المشروعات . وبطبيعة الحال فان مثل هذا الوضع يدعو للتساؤل عن الاسباب والدوافع الكامنة وراء هروب رأس المال الدنماركي من الاردن بدلا من تزايده ويؤكد ان العلاقات الاردنية الدنماركية تسير في مجملها لصالح الدنمارك وان منافع الاردن منها محدودة جدا . ولتصويب هذا الوضع لابد من مخاطبة الشركات الدنماركية التي تراجعت عن مبدأ التعاون مع الاردن والتعرف منها مباشرة فيما اذا كان خروجها من الاردن يرتبط بالأردن من حيث الشريك ، القوانين والتشريعات ، السوق والربحية ام انه جاء لاعتبارات خاصة بها .

د) السياحة

اشرنا في السابق انه يمكن للاردن تعويض عجزه التجاري السلعي الدائم مع الدنمارك ودعم ميزان مدفوعاته بتصدير السلع الاردنية غير المنظورة من خلال استقطاب السواح الدنماركيين . وبالرجوع الى احصاءات وزارة السياحة تبين ان عدد السواح الدنماركيين الذين زاروا الاردن خلال عام ١٩٩٣ قد كان محدودا وبلغ

١١٠٤ سائحا . ولو افترضنا ان معدل انفاق السائح الدنماركي لاعتبارات ترتبط بمستوى دخله يصل الى ١٥٠٪ من المعدل العام لانفاق السائح في الاردن والبالغ حوالي ٤٩٦ دينار لامكننا القول ان ايرادات الاردن من السواح الدنماركيين لا تتجاوز مليون دينار ، وهذا المبلغ لا يمثل سوى حوالي ٥٪ من العجز التجاري الاردني مع الدنمارك .

رأى البعض ان تدني مردود الاردن من السياحة الاردنية يعود لعدم وجود خط طيران مباشر بين عمان وكوبنهاجن ، والحقيقة خلاف ذلك ، فقد اشارت مصادر الملكية الاردنية الى وجود مثل هذا الخط خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٩ (مطلع شباط ١٩٩٠) ، وعلى الرغم من هذا فان حركة المسافرين على هذا الخط كانت محدودة وثابتة ولم يطرأ عليها أي تغيير طيلة تلك الفترة ، وان الخط كان يخدم بصورة رئيسة الاردنيين المتواجدين في الدنمارك والدول المجاورة لها . وعليه فقد اوقفت الملكية الاردنية خطها الجوي مع كوبنهاجن منذ مطلع شباط من عام ١٩٩٠. ووفقا لمصادر الملكية الاردنية فان تدني عدد السواح الدنماركيين الذين يزورون الاردن يرتبط بصورة رئيسة بارتفاع تكلفة الخدمات السياحية (عدا النقل الجوي) في الاردن وعدم تنوعها مقارنة بمثيلاتها في دول مجاورة . وبعد انطلاق مسيرة السلام وتوقيع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي قام وفد من الملكية الاردنية خلال العام الماضي بزيارة للدنمارك ودول اسكندنافية اخرى استهدفت دراسة امكانية اعادة فتح خطها الجوي بين عمان وكوبنهاجن . ولكن

نتائج تلك الزيارة لم تكن مشجعة الأمر الذي دعا ادارة الملكية الاردنية الى تأجيل القرار بشأن موضوع الخط الجوي بين عمان وكوبنهاجن الى العام القادم .

ان عملية استقطاب السواح الدنماركيين تعتبر من الانشطة الاقل تكلفة على الاقتصاد الوطني الاردني للمساهمة في تخفيف حدة العجز التجاري الاردني مع الدنمارك . وذلك لاعتبارات ترتبط بكون السياحة والسلع السياحية تعتمد في انتاجها على العنصر البشري الوفير نسبيا في الاردن مقارنة مع الدول المجاورة . وعليه فان ارتفاع اسعار الخدمات السياحية في الاردن يعتبر امرا غير مبرر ان وجد ، ولابد من تكاتف الجهود لتصويب هذا الوضع . وقد يكون هذا التصويب بتدخل الدولة وتحديدها لأسعار الخدمات السياحية خصوصا في المنشآت التابعة لها (المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي) او من خلال تقديم حوافز ملائمة للفعاليات السياحية عند استقطابها لسواح من دول يعاني معها الاردن من عجز تجاري مثل الدنمارك . هذا بالإضافة الى ضرورة عمل القائمين على السياحة بشكل مستمر لانتاج سلع وخدمات سياحية جديدة تضاف الى قائمة المنتوجات السياحية الاردنية المتوفرة .

٢-٢ العلاقات العلمية والتقنية

تشير مصادر وزارة التعليم العالي ومصادر وزارة التربية والتعليم الاردنية الى ضعف وتدني مستوى العلاقات التعليمية بين

الاردن والدنمارك ، وعلى الرغم من عدم توفر احصائية دقيقة عن اعداد الطلبة الاردنيين في الجامعات والمعاهد الدنماركية او عن اعداد الطلبة الدنماركيين في الجامعات والمعاهد الاردنية ، فان تلك المصادر تشير الى قلة هذه الاعداد لدرجة قد تكون معدومة .

وفي الجانب التقني ، يمكن القول ان التعاون التقني بين الاردن والدنمارك لا يتعدى الجانب التقني في المشروعات المشتركة . حيث قدم الجانب الدنماركي تكنولوجيا الانتاج وقطع الغيار والصيانة اللازمة لتلك المشاريع و/او تدريب القوى العاملة وتأهيلهم لتشغيل المصانع ذات العلاقة .

الفصل الرابع

٤ - سبل تطوير العلاقات الاردنية الدنماركية

لاحظنا في الفصل السابق ان تجربة الاردن في تطوير علاقاته ومجالات تعاونه مع الدنمارك لم تكن ناجحة الى حد بعيد ، وان التعاون بين البلدين قد راوح مكانه منذ أكثر من خمسة عشر عاما . وعلى الرغم من هذا ، فان بقاء قنوات الاتصال وابداء كل من الاردن والدنمارك رغبته في تطوير علاقاته مع الآخر طوال تلك الفترة ، يعني ضمن ما يعني ان هناك عناصر ايجابية في العلاقات بين البلدين تخدم مصالح الطرفين ويمكن تفعيلها .

يتضمن هذا الفصل عرضا لسبل تفعيل اوجه التعاون والعلاقات الاردنية الدنماركية من مختلف الجوانب التي اشرنا اليها في الفصل السابق والمتمثلة بالعلاقات السياسية ، الاقتصادية والعلمية والفنية .

٤ - ١ سبل تطوير العلاقات السياسية

لاعتبارات ترتبط بعضوية الدنمارك بتجمعات ومنظمات اقليمية ودولية ، فان عملية تأثير دولة ما على سياستها الخارجية تغدو امرا في غاية الصعوبة .

وتزداد درجة الصعوبة هذه مع تدني المسائل المشتركة بين الدولة المعنية والدنمارك كما هي الحال بالنسبة للأردن . فالمصالح المشتركة

بين الاردن والدنمارك تعتبر محدودة اذا ما قورنت بمصالح كل من الاردن والدنمارك المشتركة مع الدول او المنظمات التي تنتمي اليها كل منهما . وبطبيعة الحال يجب ان لا يفهم من هذا عدم اهمية تنمية العلاقات الاردنية الدنماركية . فالدنمارك عضوة في عدة تجمعات ومنظمات اقليمية ودولية وكذلك الاردن وبالتالي فان تطوير العلاقات السياسية بين الاردن والدنمارك ستجعل من كل منهما الصوت المسموع والمدافع عن الآخر في محافل المنظمات التي ينتمي اليها كل منهما .

وفي ضوء الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل من الدنمارك والاردن فان تنمية وتطوير العلاقات السياسية الاردنية الدنماركية لابد وان ترتكز بصورة رئيسة على ما يلي :

أ) خلق مصالح اقتصادية مشتركة بين البلدين مثل اقامة المشاريع المشتركة ، زيادة التبادل التجاري وتوسيع قاعدة التعاون العلمي والثقافي والفني بين البلدين (انظر الأجزاء ٤-٢ و٤-٣) .

ب) حشد وتهيئة كل من الاردن والدنمارك للرأي العام في البلد الآخر وتعريفه بثقافته وامكاناته وبأهمية تنمية العلاقات السياسية معه . وخير وسيلة لتحقيق ذلك هي المؤسسات والهيئات غير الحكومية في كل من البلدين ، فبامكان الاردن مثلا التوجه لعدة هيئات دنماركية مثل جمعية السياسة الخارجية الدنماركية ، الجامعات والمعاهد التعليمية ، الهيئات والفعاليات الشبابية

والنقابية في الدنمارك . وفي الجانب الآخر يمكن للدنمارك التوجه نحو الفعاليات الشبابية والمنتديات الفكرية والثقافية والجامعات والمؤسسات التعليمية الاردنية لتعريفها بالدنمارك واهمية تطوير وتنمية العلاقات السياسية معها .

٤-٢ سبل تطوير العلاقات الاقتصادية

عند التفكير بتطوير العلاقات الاقتصادية بين كينونتين اقتصاديتين مختلفتين مثل الاردن والدنمارك ، لابد من النظر الى تلك العلاقات كحزمة متكاملة دون تجزئة . او بعبارة اخرى ، لا يجوز النظر الى التجارة السلعية بمعزل عن غيرها من الانشطة والفعاليات الاقتصادية مثل التجارة الخدمية ، المشروعات والاستثمارات المشتركة والمساعدات المالية والفنية ، وذلك لاعتبارات ترتبط بالفارق الكبير بين هيكلية ودرجة تقدم الاقتصاد الاردني وهيكلية ودرجة تقدم الاقتصاد الدنماركي ، وما يترتب عليه من تباين في المقدرة التنافسية للإقتصادين بشكل عام وللقطاعات المتماثلة بشكل خاص . وعليه فان محصلة ميزان المدفوعات الذي يمثل خلاصة لمجمل العمليات الاقتصادية الخارجية ، تكون المؤشر الافضل لما تجنيه الدول من علاقاتها الاقتصادية الخارجية . فعجز الاردن التجاري السلعي مع الدنمارك يمكن تعويضه من خلال تصدير الخدمات وفي مقدمتها السياحية للدنمارك و /او من خلال استقطاب الاستثمارات الدنماركية من جانب والحصول على مساعدات مالية وفنية من جانب آخر .

يمكن زيادة ايرادات الاردن من عملياته الاقتصادية مع الدنمارك لتعويضه و/او تقليص عجزه التجاري معها من خلال ما يلي :

أ) اعتماد مبدأ المقايضة في التجارة بين الاردن والدنمارك . وعندما نشير الى المقايضة فاننا نشير الى مقايضة سلع وخدمات يمكن الاردن المنافسة في انتاجها مثل المنتوجات الزراعية الغورية ، الادوية والخدمات السياحية ، والتي تعتبر سلع نهائية تذهب للمستهلك النهائي على عكس السلع الانتاجية مثل الفوسفات والتي تذهب لشركات الربحية . ففي حالة السلع الاستهلاكية تكون عملية اقناع المستهلك وذوقه هي المحدد الرئيس للطلب اما في حالة السلع الانتاجية فان تكلفة السلعة او سعرها ستحدد الطلب عليها خصوصا وان خصائصها وشكلها ستتغيران مع دوخلها في عمليات التصنيع .

ب) استقطاب السواح الدنماركيين وتشجيعهم على زيارة الاردن وذلك من خلال ما يلي :

- افتتاح خط جوي بين عمان وكوبنهاجن ، فعلى الرغم من قلة عدد المسافرين على مثل هذا الخط وعدم جدواه من الناحية الاقتصادية في الوقت الحاضر ، الا انه يعتبر امرا ضروريا للمساعدة في استقطاب السواح الدنماركيين .

- عمل حملات دعائية مكثفة لترويج السياحة الاردنية في الدنمارك ، على ان تكون مثل هذه الحملات منتظمة وتركز على

تعريف الشعب الدنماركي بالمنتوجات السياحية التي يتميز بها الاردن مثل التنوع المناخي والمياه الدافئة اضافة الى المنتوجات السياحية العلاجية .

- تنويع المنتوجات السياحية الاردنية بشكل يتلاءم واحتياجات السواح الدنماركيين والتي لا تختلف كثيرا عن متطلبات السواح القادمين من دول شمال اوروبا التي يتميز مناخها بالبرودة .

- تقديم تخفيضات مناسبة في اسعار الخدمات السياحية خصوصا للسياحة الجماعية . وفي هذا السياق يمكن الحكومة الاردنية عمل الكثير بدءا بتخفيض اثمان تذاكر السفر للمجموعات السياحية وانتهاء بتخفيض اثمان وتكاليف الخدمات السياحية داخل الاردن خصوصا في المؤسسات السياحية التابعة للدولة .

ج) استقطاب الاستثمارات والمستثمرين الدنماركيين لإقامة مشروعات مشتركة مع شركاء اردنيين ، وذلك من خلال ما يلي :

- تقديم الحوافز والإعفاءات الضريبية الملائمة للمشروعات المشتركة والاستثمارات الاجنبية في الاردن بشكل يتناسب ودرجة استخدامها لعناصر الانتاج الوطنية مثل القوى العاملة، المواد الخام ، السلع الوسيطة ...الخ من جانب ، وحاجة الاقتصاد الاردني لها او بعبارة اخرى درجة احلالها

للمستوردات من جانب آخر .

- تعريف رجال الاعمال والمستثمرين الاردنيين بالصندوق الدنماركي للتصنيع في الدول النامية من حيث اهدافه وطريقة التعامل معه والحصول على القروض الميسرة التي يقدمها الصندوق للمشروعات التنموية .

- وللوصول الى المستثمرين الشركاء الدنماركيين وبالتالي استكمال شروط الصندوق الدنماركي للتصنيع في الدول النامية ، ينصح بإقامة جمعية او منتدى يجمع بين رجال اعمال اردنيين ودنماركيين يستهدف زيادة درجة التعاون الاقتصادي بين البلدين .

- دراسة حالة المشروعات الاردنية - الدنماركية المشتركة التي تخلى عنها الجانب الدنماركي والوقوف على الاسباب الحقيقية الكامنة وراء هروب مجمل الرساميل الدنماركية التي دخلت الاردن ، ومعالجة الخلل الذي ادى الى تلك الظاهرة .

د) توسيع آفاق التعاون العلمي والثقافي بين الاردن والدنمارك وذلك من خلال ما يلي :

- تشجيع الوفود والتجمعات الشبابية في كل من البلدين على زيارة البلد الآخر والاطلاع على معالمه الحضارية والثقافية وانجازاته العلمية . وفي هذا السياق يمكن القول ان تنظيم

زيارة للطلبة المتفوقين في الجامعات الاردنية للدنمارك والالتقاء بالفعاليات الشبابية هناك قد تساهم في فتح آفاق التعاون الشبابي والثقافي بين البلدين .

- مخاطبة الاردن للجهات الدنماركية المعنية مثل المؤسسات والهيئات التعليمية العامة والخاصة ، والعمل معها على توقيع اتفاقية تتضمن قبول كل من الدولتين لعدد محدد من الطلبة القادمين من الدولة الاخرى وتحمل كافة المصاريف والاعباء المتعلقة بدراستهم في جامعاتها ومؤسساتها التعليمية .

- عند حصول اي من البلدين (الاردن والدنمارك) على تكنولوجيا انتاجية من البلد الآخر لابد له من اشتراط تدريب وتأهيل كوادر عمالية خاصة بتشغيل وصيانة التكنولوجيا التي يتم نقلها .

الفصل الخامس

٥ - الخلاصة

يتضمن هذا الفصل عرضا لأهم نتائج الدراسة وتوصياتها الهادفة لتفعيل سبل التعاون بين الاردن والدنمارك .

٥-١ النتائج

يمكن ايجاز اهم نتائج الدراسة المرتبطة بالعلاقات الاردنية الدنماركية بما يلي :

أ) ضعف مستوى العلاقات الاردنية - الدنماركية بشكل عام وانحصار القائم منها في المجال التجاري الى حد بعيد . وذلك نتيجة لمحدودية المصالح المشتركة بين البلدين .

ب) انحصار الصادرات الاردنية للدنمارك المحدودة جدا ، مقارنة بمستوردات الاردن من الدنمارك (اقل من ٥ر٠٪ من مجمل مستوردات الاردن من الدنمارك) في الخضروات والفواكه في الوقت الذي تتنوع به مستوردات الاردن من الدنمارك لتشتمل سلعا تخدم مختلف نواحي الحياة .

ج) سير مجمل العلاقات الاردنية الدنماركية لصالح الدنمارك ، حيث ان مردود الاردن وعائداته المالية من مختلف اشكال تعاونه مع الدنمارك لا ولم تتجاوز ٥٪ من عائدات الدنمارك من هذا التعاون

منذ انطلاقته في الستينيات من القرن الجاري .

د) عدم توقف الدنماركيين عند حدود الاحجام عن الاستثمار في الاردن خلال السنوات الخمس الماضية ، ولكنهم ذهبوا الى بيع استثماراتهم في الاردن الى شركاء ومستثمرين اردنيين وبالتالي غدا الاردن بدون مشروعات او استثمارات مشتركة مع الدنمارك .

هـ) لتنمية وتطوير علاقاته مع الدنمارك ، يتبع الاردن اسلوبا لا يختلف كثيرا عن الاسلوب الذي يتبعه مع الدول الاخرى . حيث تبين ان الاردن لا يراعي الواقع الاجتماعي - الاقتصادي الذي تعيشه الدنمارك والمتمثل بامكاناتها وارتباطاتها مع دول ومنظمات وتجمعات دولية اخرى من جانب،ولا دور القطاع الخاص والهيئات غير الحكومية (الشركات ، جمعية السياسة الخارجية الدنماركية ، الصندوق الدنماركي للتصنيع في الدول النامية ..الخ) في التاثير على علاقات الدنمارك مع العالم الخارجي .

و) على الرغم من ضعف قطاع الانتاج السلعي في الاردن مقارنة بمثيله في الدنمارك ، الا ان الاردن قد ركز في علاقاته التجارية مع الدنمارك على تحقيق توازن او تقليل العجز في ميزانه التجاري . وهذا يعني ان تحقيق التوازن التجاري بين الاردن والدنمارك لابد وان يتضمن خسارة للدنمارك لاستبدالهم سلعا تنافسية بأخرى غير تنافسية في اغلب الاحيان ، الامر الذي

سيؤدي بالضرورة الى اعاقة عملية التوسع التجاري بين البلدين في المدى البعيد .

ز) تركيز الاردن في مباحثاته التجارية مع الدنمارك على تصدير الفوسفات الذي لا يمتلك قدرة تنافسية لتسويقه في الدنمارك لاعتبارات ترتبط بتكاليف شحنه مقارنة مع دول اخرى منتجة للفوسفات وليست بعيدة عن الدنمارك جغرافيا من جهة ، ولعدم انتاج الاردن للمنتوجات الفوسفاتية التي تستهلك في الدنمارك من جهة اخرى .

٥-٢ التوصيات

يمكن تفعيل وتقوية عرى التعاون بين الاردن والدنمارك بالشكل الذي يضمن مصالح البلدين من خلال ما يلي :

أ) تعريف الشعبين الاردني والدنماركي بثقافة وحضارة البلد الآخر لما ينعكس ذلك على تنمية العلاقات بينهما .

وتعتبر جمعية السياسة الخارجية الدنماركية ، الجامعات والمعاهد التعليمية والهيئات والفعاليات الشبابية والنقابية في الدنمارك وما ماثلها في الاردن خير وسيلة لتحقيق ذلك .

ب) اعتماد مبدأ المقايضة في التجارة بين الاردن والدنمارك ، وخاصة ان الاردن يصدر سلعا مطلوبة في الدنمارك كالفوسفات والبوتاس والخضروات .

ج) تشجيع السواح الدنماركيين وتحفيزهم على زيارة الاردن من خلال عمل حملات دعائية مناسبة ، تنويع المنتوجات السياحية الاردنية، تقديم تخفيضات مناسبة في الاسعار للسياحة الدنماركية الجماعية .

د) تشجيع المستثمرين الدنماركيين على اقامة مشاريع مشتركة مع رجال اعمال ومؤسسات اردنية من خلال تقديم اعفاءات ضريبية تتلاءم واستخدام عناصر الانتاج الوطنية .

هـ) تعريف رجال الاعمال والمستثمرين الاردنيين بالصندوق الدنماركي للتصنيع في الدول النامية من حيث اهدافه وطريقة التعامل معه والحصول على القروض الميسرة التي يقدمها الصندوق للمشروعات التنموية .

الملاحق

ملحق رقم (١)

AGREEMENT

On Economic, Industrial, Scientific and Technical Co-operation between the Hashemite Kingdom of Jordan and the Kingdom of Denmark.

The Government of the Hashemite Kingdom of Jordan and the Government of the Kingdom of Denmark.

- Desirous of further strengthening the friendly relations between the two countries,
- Confirming their interest in supporting and facilitating the continued development of economic, industrial, scientific and technical co-operation between the two countries to their mutual advantage.
- Recognizing the great significance of co-operation and desiring to create the most appropriate conditions for its development.

Have agreed as follows:

Article 1

The parties shall encourage and develop the economic,

industrial, scientific and technical co-operation between the two countries.

Article 2

The Parties recognize that possibilities for co-operation should be explored and utilized inter alia in the following fields:

a. Co-operation between Jordanian and Danish institutions and enterprises on projects of mutual interest including license and know-how arrangements and joint ventures in the two countries.

b. Studies and visits, with a veiw to the implementation of joint projects.

c. Arranging of courses and conferences.

d. Exchange of specialists and trainees.

e. Exchange of technical documentation and information.

Article 3

The conditions governing particular projects of economic, industrial, scientific and technological co-operation shall be agreed between the respective organizations, enterprises and

firms of the two countries, in accordance with the laws and regulations in force in the respective countries.

Article 4

The Contracting Parties agree to establish a Joint commission on economic, industrial, scientific and technical co-operation composed of representatives of the two countries.

The Joint Commission shall:

- Supervise the implementation of this agreement and in this connection endeavour to remove possible obstacles encountered in the course of the implementation of the agreement.

- Consider proposals presented by either side, aimed at supporting and developing the economic, industrial, scientific and technical co-operation between the two countries,

- Make recommendations for measures to be taken for the succesful implementation of the agreement.

At the request of either Party the Joint Commission shall meet alternately in Jordan and Denmark unless otherwise agreed.

ملحق رقم (٢)

جمعية السياسة الخارجية الدنماركية

The Danish Foreign Policy Society "DFPS"

Activities and Resources

The Danish Foreign Policy Society is a private, non-profit association. It was founded in 1946 with the purpose of stimulating public interest in and knowledge about foreign affairs. The Society is independent of the government, it is not affillated with any political party or any other organization, and it is not tied to any commercial interests. It takes no stands on any political issues, but functions as an information centre, a point of contact, and a forum for enlightened debate.

The Society currently has 1,00 individual members, and a further 300 persons are members via 80 institutional and corporate memberships. Members come from a wide range of political parties, professions and age groups. They include government ministers, civil servants, military officers, press people, academics and students.

The Society is under the direction of a board whose members are elected for two years. The board elects a 5 member executive

Article 5

This Agreement shall enter into force on the date of signature. It remains in force as long as it is not terminated by one of the Parties with a notice of six months. Any such termination shall have no effect on the fulfilment of contracts and arrangements and under the provisions of the present agreement.

Done in Copenhagen on September 30,1975 in two original copies in the English Language.

For the Government of the Hashemite Kingdom of Jordan	For the Government of the Kingdom of Denmark
His Royal Highness Crown Prince Hassan	Ivar Norgaard Minister for Foreign Economic Affairs

committee, including the chairman of the Society. Since May 1993 the chairman has been Uffe Ellemann-Jensen, MP and former minister of foreign affairs. Day-to-day affairs are run by a full-time executive director. Since February 1987, Klaus Carsicn Pederson.

Meetings, 12-16 times a year the Society organizes lecture and discussion meetings with prominent speakers from Denmark or , more often, from abroad. Typically politicians, officials, publicists or academics. The audience is normally 150 members and guests and frequently over 200. The rostrum is attractive because of the status and integrity of the Society, because of the large and qualified audience, and because many hundred eminent personalities have spoken from it. Specially designed for the corporate members are series of luncheon meetings dealing with primarily forign economic affairs.

Study tours, Once or twice a year the Society organizes a study tour abroad to a country or countries of particularly topical interest from a foreign affairs viewpoint. The duration is normally a week with 2-3 days of seminars and conferences. The participation is limited to 40 members who will meet 15-20 speakers. Whereas at a typical meeting in Copenhagen one

speaker will meet a large number of members, on a study tour a limited number of members will meet a reprecentative group of personalities from the host country. Due to its prestige and a large network of collegues and frends the Society is in a very good position to establish contacts with relevant and qualified persons abroad.

The Strategic Study Group was established in 1961. It is an informal discussion forum for ca. 90 members from research institutions, the press, the parliament, and the civil and military services. The Group holds 8-10 seminars annually with a guest speaker and 15-25 participants. Klaus Carsten Pedersen has been chairman and Professor P.L. Olgaard deputy chairman of the Group since 1985.

International workshops or special conferences for academics and other specialists are organized about once a year under the auspices of either the Society or its Strategic Study Group. They last 2-3 days and the participants number 25-50.

Udenrigs is the name of the foreign affairs quarterly magazine published by the Society. It is the only Danish periodical of its kind. It was founded in 1945 under the name Fremtiden. The

Danish and foreign queries annually. Many of the queries come from or are passed on through a very extensive network of institutional and personal contacts in Denmark and abroad.

Resources: Human. The secretariat is manned by two full-time and one part-time employee plus part-time volunteers. For additional human resources the Society draws on its editors, its Strategic Study Group, its board of directors and especially the chairman and the executive committee, and last but not least its many authors and guest speakers. Finally, the members themselves contribute help and advice and always provide a large and well qualified audience at the Society's meetings in Copenhagen.

Resources: Financial. The total annual budget amounts to about DKK 2.000.000, the equivalent of about USD 330.000, of which membership fees supply approximately one-third, sales of publications and study tours one-half, and donations from public and private foundations one-fifth. The annual fee for an individual membership currently is DKK 500 (USD 75) and for an institutional or corporate membership DKK 3.000 (USD 450), or more after mutual agreement.

number of subscribers is 1.800. The editor in chief since January 1988 is Vibeke von Sperling, and from October 1993 Torben Krogh. The editor is supported by an editorial committee of 8 members.

Udenrigspolitiske Skrifter is a series of small foreign affairs monographs with printing runs of between 1.600 and 2.000. They vary in size, but average about 50 pages. The current annual average number published is 3. Three editors are in charge of the series: It Faurby, Klaus Carsten Pedersen and Toger Scidenfaden.

Library. The Society runs a library of international affairs periodicals with currently about 130 Danish and foreign periodicals and various kinds of documentation. It is open to the public 20 hours a week. Brita V. Andersen is head of section and in charge of the library.

Secretariat. The secretariat has administrative responsibility for all the above-mentioned activities and initiates many of them. It is also responsible for establishing the financial foundation for the activities, including fundraising from public and private foundations, accounting and reporting. In addition, it functions as a contact and information centre and responds to several hundred

ملحق رقم (٣)

الصندوق الدنماركي للتصنيع في الدول النامية

Industrial Fund for Developing Countries (IFD)

هدف ومبادىء المشروع

الهدف

لقد تم انشاء صندوق التصنيع للدول النامية بهدف تشجيع النشاط الاقتصادي والاستثمار في هذه الدول بالتعاون مع المؤسسات التجارية والصناعية الدنماركية (قرار البرلمان الدنماركي رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٧١/٦/١٠ - الفقرة ٩-١ مع التعديلات).

مبادىء المشروع

يعمل صندوق التصنيع للدول النامية بموجب مبادىء التجارة القائمة مما يجعل امكانية النمو التجاري مؤكدة عند بحث امكانية مساهمتنا في أي مشروع . كما أننا نولي اهتماما كبيرا للمؤثرات البيئية والتنموية .

ومن خلال خبرتنا فان أي مشروع مشترك يعتبر طريقة فاعلة لايصال المعلومات الادارية والفنية للدول الاخرى . ومن هنا فان الصندوق يلعب دورا نشطا في انشاء المشاريع المشتركة في الدول النامية .

وتظل مساهمة الصندوق مشروطة بالتعاون مع أي شركة دنماركية الا

ان القروض المقدمة من الصندوق ليست مقيدة بشراء معدات من الدنمارك . وفي معظم الحالات يكون المعنيون بهذا الامر شركاء محليون وقد يكونوا اشخاص او مشاريع و/او مؤسسات استثمار .

ولدينا الرغبة في دراسة اي اقتراح لأي مشروع يتمشى وخطط التنمية في الدول النامية في افريقيا وآسيا ودول امريكا اللاتينية برأسمال لا يتجاوز ثلاثة آلاف دولار سنويا للحصة الواحدة .

كما أن المساهمة المالية للصندوق في أي مشروع مشترك يجب أن لا تتجاوز ٢٥٪ من إجمالي قيمة الاستثمار . وهدفنا الاساسي هو المساهمة في انشاء مشاريع مشتركة جديدة ولكن مع ذلك يمكن ان نساعد في تقديم الدعم المالي في اصلاح المشاريع او اعادة انشاء مشروعات عند الضرورة شريطة ان توضح دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع بشكل صريح بأن هذا المشروع سيكون تنمويا بعد انجازه .

أما الشركات الدنماركية التي تدخل في مشاريع مشتركة فستكون مطالبة بالمساهمة بالمعلومات الادارية والفنية علاوة على مساهمتها في جزء من رأس المال . أما اذا دعت الحاجة الى مزيد من الاموال فسنسعى الى تأمين ذلك من خلال البنوك المحلية والاقليمية والدولية او مؤسسات التمويل التنموية .

وسيعمل الصندوق على المساهمة في رأس المال وكذلك تقديم قرض او ضمان اذا اقتضى الامر ، من أجل انشاء المشروع المشترك . وعلى أية

حال فان مساهمتنا قد تكون على شكل قرض او ضمان فقط . وفي الحالات الخاصة جدا ومثال ذلك المشاريع الرئيسية ، يمكننا المساهمة ماليا في نقل المعلومات الفنية والادارية الدنماركية للدول النامية . ويمكن القيام بهذا العمل حتى في حالة عدم وجود رأسمال للاستثمار من أي شركة أو مؤسسة دنماركية لهذا الغرض .

وعندما يصل المشروع الى حالة مطمئنة من الاستقرار المالي - اي بعد حوالي ٨-١٠ سنوات - فان الصندوق سينسحب من المشروع المشترك وسيعطي بقية الشركاء الحق في رفض اسهم الصندوق عند طرحها للبيع علما ان اسعار الاسهم سيتم تقييمها على اساس قيمتها في الاسواق .

وفيما يلي تفاصيل موجزة عن العروض المالية التي يقدمها الصندوق.

- قروض دراسة الجدوى الاقتصادية

يمكن للصندوق ان يقدم بناء على طلب من أي شركة دنماركية قرضا لمدة عامين لتمويل دراسة الجدوى الاقتصادية او أي دراسة لاختبار ابعاد التنمية لأي مشروع مشترك مقترح .

ويعتدم المبلغ الفعلي لهذا القرض على ميزانية الخطط الموضوعة للدراسة (السفر ، الفنادق ، الرواتب ...الخ) اما الفائدة على هذا القرض فسيتم تثبيتها لكامل المدة بحيث تعادل السعر التشجيعي الدنماركي الرسمي الصادر عن البنك الوطني الدنماركي (البنك

المركزي الدنماركي) وذلك من تاريخ الموافقة على هذا القرض وهي ما تعادل ٢٪ .

- المساهمة في رأس المال

نحن عادة لا نتطلع للمشاركة بأكثر من ٣٠٪ من رأس المال وكقاعدة عامة فان هذه المساهمة لن تتعدى قيمة ما يسهم به المشاركون الدنماركيون . كما ستمارس الشركة الدنماركية المسؤولة عن المسائل التكنولوجية تأثيرا قويا على ادارة المشروع .

وفي كل الاحوال فانه يجب الاتفاق على المواضيع الادارية في اتفاقية تسمى اتفاقية الادارة .

اما مساهمة الصندوق في رأس المال فعادة يتم دفعها نقدا . وكمساهم في أي مشروع فان الصندوق سيطالب بمقعد في مجلس هيئة المديرين .

- القروض والضمانات

يعتمد الحد الاعلى لأي قرض للشركة على مدى مساهمتنا في رأس المال على أن نأخذ بعين الاعتبار بأن المساهمة المالية للصندوق في أي مشروع مشترك يجب ان لا تتعدى ٢٥٪ من اجمالي قيمة المشروع الاستثماري . كما سيتم تصميم حجم وشروط القرض بشكل يتناسب مع الشروط المحددة للمشروع مدار البحث .

وستكون مدة استحقاق القرض بشكل عام ، ما بين ٨-١٠ سنوات منها فترة سماح تصل الى ٤ سنوات . وسيتم اعادة تسديد قيمة القرض على دفعات متساوية وسيتم وضع الفائدة على القرض طوال مدة التسديد بنسبة تعادل السعر التشجيعي الرسمي الصادر عن البنك الوطني الدنماركي ويكون ساري المفعول منذ تاريخ المصادقة على القرض وبنسبة ٢٪ .

وعادة يتم تقديم وتسديد القروض بالعملة الدنماركية كما يمكن تقديم القرض عندما يتم دفع رأس المال بالكامل مع وضع الضمانات الفاعلة لتقديم هذا القرض الا ان بامكاننا اصدار ضمان للقروض من مصادر اخرى على ان تكون نسبة العمولة ٨ر١٪ سنويا .

- الهبات والمنح :

قد يقدم الصندوق لموظفي وشركات المشروع المشترك مساعدات مالية بهدف تدريب القوى العاملة بما في ذلك تعليم المشرفين وممثلين عن الموظفين . ولا يوجد على أي حال أي إجراء لتقديم طلب لضمان مثل هذه المساعدات الا انه يمكن تحقيق ذلك في حالة الموافقة على التدريب من قبل كافة الاطراف المشاركة . وبالإضافة الى ما سبق يمكن للصندوق ان يقدم المساهمة المالية لتحسين اجواء العمل وتقديم التسهيلات التعليمية .

- **كيفية الاتصال بالشركات الدنماركية وصندوق التصنيع للدول النامية**

عند تقديم اقتراح لمشروع مشترك الى الشركات الدنماركية او الصندوق - سواء لمكتب كوبنهاجن او كوالالمبور - فان على المتقدم بهذا الطلب من الدول النامية ان يذكر ما يلي :

معلومات عن المتقدم بالطلب :*

- العنوان .
- مجال العمل .
- نوع المشاركة المرغوب بها في المشروع .

معلومات حول الشركاء المحليون :*

- الاسم - العنوان - صندوق البريد - رقم التلكس - الهاتف - الفاكس .
- الاشخاص الذين سيتم الاتصال بهم .
- المجال الحالي للعمل / عدد الموظفين / الفوائد / الملكية .

معلومات عن المشروع :*

- وصف الانتاج المقترح / النشاطات .
- الموقع .

- المواد الخام .
- الاسواق - التصدير / المبيعات المحلية .
- الهيكل المالي المقترح .
- تقييم الاولويات في خطط التنمية المحلية .

المطلوب من الشركاء الدنماركيين فيما يتعلق بنقل المعلومات* والاستثمارات :

يتم البحث في الطلبات والاستفسارات من قبل قسمين للمشاريع تابعين للصندوق وذلك حسب اللغات المستخدمة حيث ان القسم الثاني يغطي الدول الناطقة باللغة الانجليزية بينما يغطي القسم رقم ٣ الدول الناطقة بالفرنسية والايبيرية .

ABSTRACT

Although diplomatic relations between Jordan and Denmark started on July 14, 1961 with resident ambassadors in each other's capital, it has been lowered since then, due to economic and financial considerations, to the level of non-resident ambassadors, with an honourary consul in Amman and Copenhagen.

On the political level, Denmark's attitudes towards Arab issues including Jordanian, are in harmony with those of the EC, of which Denmark is a member.

Economically, relations have been limited too. The most notable development, prior to 1980 is the fact that Jordan got three easy Danish loans; and up to 1985, there were in Jordan about 10 joint venture projects, which later became 100% Jordanian.

Cultural and scientific relations including student exchange programmes did not exist.

To develop and upgrade Jordanian-Danish relations, the following measures are suggested:

1) To give incentives to widen political cooperation, it is essential to create common economic relations to increase trade exchange and expand cultural and scientific cooperation. Equally important, public opinion in both countries needs to be familiarized with cultural and touristic heritage.

2) In economic terms, barter is suggested as a practical way for increasing competitive trade of goods and services especially in the fields of agriculture, tourism, and medicine.

3) Simplification of Jordanian financial and economic regulations, including tax relief,encourages setting up joint ventures and promotes.

4) In this regard, the set up of an air route between Amman and Copenhagen will boost mutual tourism.

قائمة المراجع

أ) الكتب والنشرات

١) الأحمد ، احمد قاسم ، التعاون الاقتصادي بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية المانيا ، مركز الدراسات الدولية ، الجمعية العلمية الملكية ، ١٩٩٣ ، عمان – الاردن .

٢) البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، الاعداد : كانون اول ١٩٩٢ ، آب ١٩٩٣ ، شباط ١٩٩٤ .

٣) دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية ، ١٩٩٢ ، عمان .

٤) دائرة الاحصاءات العامة ، احصاءات التجارة الخارجية ، الأعداد : من عام ١٩٨٠-١٩٩٣ ، عمان .

٥) مؤسسة المدن الصناعية ، الاردن اليوم ، ١٩٩٣ ، عمان .

٦) International Monetary Fund(IMF), International Financial Statistics, April,1994.

٧) International Monetary Fund(IMF), Balance of Payment Statistics, Year Book, Part1,1993.

ب) التقارير والمعلومات الخاصة (غير منشورة) :

١) وزارة الخارجية ، تقرير خاص ، ١٩٩٢ ، عمان .

٢) وزارة المالية ، تقرير خاص ، ١٩٩٤ ، عمان .

٣) وزارة الصناعة والتجارة ، تقرير خاص ، ١٩٩٢ ، عمان .

٤) سفارة المملكة الاردنية الهاشمية غير المقيمة لدى الدنمارك ، تقرير خاص ، ١٩٩٤ ، بون .

٥) قنصلية مملكة الدنمارك ، تقرير خاص ، ١٩٩٤ ، عمان .

٦) غرفة صناعة عمان ، معلومات خاصة ، ١٩٩٤ ، عمان .

٧) اتصالات ومقابلات شخصية مع اغلب الجهات العامة والخاصة ذات العلاقة بالموضوع .

ج) ملاحق الدراسة:

١) اتفاقية التعاون الاقتصادي والصناعي والعلمي والتكنولوجي الموقعة بين الاردن والدنمارك بتاريخ ١٩٧٥/٩/٣٠ .

٢) النشرة التعريفية الخاصة بجمعية السياسة الخارجية الدنماركية .

٣) النشرة التعريفية الخاصة بالصندوق الدنماركي للتصنيع في الدول النامية .